Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(6); June 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
19.05.2019	12.06.2019	15.06.2019.

Reproductive behavior following the economic, social and political changes in algeria

السلوك الإنجابي إثر التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية بالجزائر

د.الجيلالي سالمي/ جامعة الشلف

Djilali salmi

د.زيان مُحَمَّد/أستاذ محاضر/ جامعة الشلف

Zian Mohamed

ملخص

إن معدلات النمو التي عرفتها دول العالم عبر العصور بصفة عامة والدول السائرة في طريق النمو اليوم بصفة خاصة، لاقت اهتمام الساسة، المفكرين ورجال الدولة، لما تشكله من تهديد واضح على مدّخرات ما هو موجود من ماء، هواء و غذاء، لذا فمازالت دول العالم حتى اليوم من خلال المؤتمرات الدولية والسياسات الحكومية تسعى وراء البحث عن أنجع الطرق والأساليب للخفض من هذه المعدلات، وان كانت الدول المتقدمة قد قطعت شوطا كبيرا في تحقيق هذه الغاية، إلا أن الدول السائرة في طريق النمو تبقى اليوم أكبر متسبب في الزيادة السكانية التي يعرفها العالم، هذه الزيادة التي لا تتوافق مع العرض، وتعتبر عملية تنظيم الأسرة أحد أهم الأساليب المنتهجة للتخفيف من هذا النمو، والجزائر من بين هذه الدول التي انتهجت هذا الأسلوب، إلا أن البعد الثقافي، المستوى التعليمي...وغيرها من الأسباب حال دون ذلك رغم التراجع الملاحظ في معدلات النمو ورغم هذا التراجع إلا أنه لم يكن وفق السيناريوهات المتوقعة، أين تلعب العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية دورا مهما في تحديد مستويات الخصوبة.

لذا سنحاول في هذه الدراسة الكشف عن بعض العوامل المؤثرة في ذلك.

الكلمات المفتاحية: الخصوبة، الهيمنة، الذكورية، الإنجاب، معدل النمو.

تمهيد :

لقد لقيت المستويات الجارية للخصوبة اهتمام الباحثين، المفكرين ونظمت لها المؤتمرات الدولية، و تعتبر وسائل منع الحمل كأحد الأدوات الأساسية اليوم التي ساهمت في خفض مستويات الخصوبة، انطلاقا من السياسة الصحية المعتمدة من طرف السلطات المعنية، إلا انه هناك العديد من العوائق التي أبطأت في وتيرة انخفاض مستويات الخصوبة بدول العالم الثالث عامة و الجزائر بصفة خاصة، مثل مستوى الانتشار لهته الوسائل، القبول والرفض، فعاليتها، الانتظام في الاستخدام...الخ

أهمية الدراسة : إن اختيار هذا الموضوع يرجع بالأساس إلى أهمية المسألة السكانية أو بتعبير آخر إلى العنصر البشري في مسألة التنمية المستدامة فهما وجهان لعملة واحدة في إطار ما يسمى بالعرض و الطلب، ونظرا لارتباط الزيادة السكانية بمستويات الخصوبة، وعلاقة الخصوبة بتنظيم الأسرة لذا سنحاول معرفة العوامل الاقتصادية والاجتماعية (المعتقدات، عمل المرأة، التعليم، القرابة...وغيرها) التي تعمل على الرفع أو الخفض من معدلات الخصوبة والتي تعيق أو تساهم في السلوك الإنجابي

أهداف الدراسة :

- التعرف على أهم العوامل المؤثرة على أسباب تراجع معدلات الخصوبة، بوتيرة متباطئة في منطقة الدراسة.
- التعرف على موقف السكان اتجاه تنظيم الأسرة.
- الخروج بنتائج وتوصيات تدعم الخطط المستقبلية لتسريع وتيرة التباطؤ لمستويات الخصوبة

المنهجية المعتمدة: نظرا لتمحور دراستنا حول التعرف على تأثير بعض المتغيرات والعوامل السوسيولوجية المحددة مسبقا على السلوك الإنجابي في الأسرة الجزائرية عمدنا إلى إتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم أكثر مع طبيعة هذا الموضوع، ويعتمد هذا المنهج على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي موجودة

ووصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها كما وكيفا، فالمقاربة الكمية تعطينا وضع المرأة الجزائرية فيما يخص معدلات الخصوبة، أما المقاربة النوعية فتصف لنا المكانة الاجتماعية للمرأة في اتخاذ القرارات.

مصدر البيانات : اعتمدنا في هذه الدراسة على بيانات التعدادات السكانية، أهمها بيانات آخر إحصاء عام للسكن و السكان لسنة 2008م، بالإضافة إلى التعدادات السابقة بالإضافة إلى جمع البيانات النوعية عن طريق تقنية المقابلة.

1- الهرم السكاني

يحتلّ الهرم السّكاني أهمية كبيرة لدى الديموغرافيين، فهو عبارة عن عرض بياني حسب العمر والنّوع ويسمى بالهرم لأنّ الصورة الكلاسيكية للمجتمع الذي ترتفع فيه معدلات الخصوبة و الوفيات والتي سادت العالم حتى وقت قريب عبارة عن هرم قاعدته عريضة بسبب ارتفاع معدلات المواليد ثم تأخذ شكل الهرم بسبب ارتفاع معدلات الوفيات. على أنّ الشّكل العام للهرم السّكاني يعتمد على طبيعة المجتمع من حيث مستويات الخصوبة والوفيات.

الشكل رقم 01: الهرم السكاني للجزائر حسب تعدادي 1998و2008

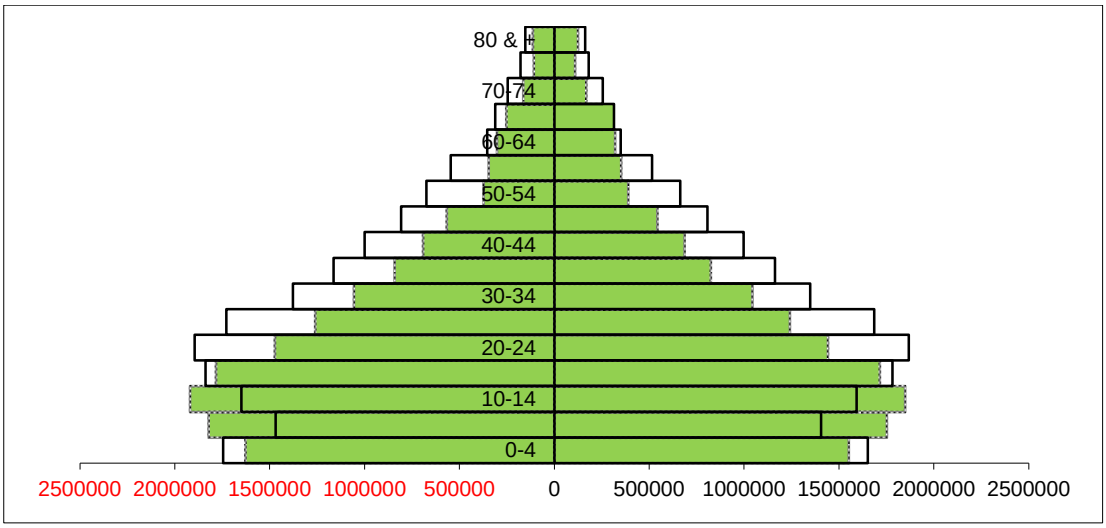

.....1998 2008———

ومن خلال ملاحظتنا للهرم السكاني نجد أن الهرم السكاني للجزائر لا يزال يتسم بقاعدة عريضة، سواء في تعداد 1998م أو تعداد 2008م، وهذا يدل على ارتفاع عدد المواليد الذي يرافقه انخفاض في مستوى وفيات الأطفال الرضع نتيجة تحسن الرعاية الصحة، هذا ما يترتب عنه مستويات خصوبة مرتفعة، أما من خلال مقارنتنا بين التركيبة العمرية حسب الفئات العمرية للسكان بين التعدادين، نجد تقلص كل من الفئتين [5-9]و[10-14] خلال التعداد الأخير للسكن و السكان لسنة 2008م و يفسر الجزء الأكبر لهذا التراجع إلى نقص عدد الولادات خلال هذه العشرية، إلا أننا نسجل استثناء للفئة الأولى [0-4] أين نلاحظ زيادة هته الفئة مقارنة بسنة 1998م، وهذا ما يدل على زيادة في الولادات بداية من سنة 2003م، وهذا ما أكده الديوان الوطني للإحصاء (ONS)وعموما نقول أن هذا التراجع يرجع إلى الانتقال الديموغرافي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة.

2- **الانتقال الديموغرافي** :تعتر نظرية التحول الديموغرافي من أبرز النظريات شيوعا لدى الديموغرافين، ومن المسلمات أن كل دول العالم باختلاف وضعياتها الثقافية، الاقتصادية و السياسية سوف تمر بالمراحل الثلاث للتحول الديموغرافي، أولها تتميز بولادات ووفيات مرتفعة، ونتيجة لسعي الإنسان دائما إلى تحسين ظروفه في مختلف المجالات فان معدلات الوفيات تبدأ في الانخفاض مع بقاء معدلات الولادات مرتفعة مما يتسبب في ارتفاع معدل النمو السنوي، ونتيجة للاستعمال الواسع لوسائل منع الحمل وارتفاع سن الزواج فان الانخفاض في معدلات الوفاة سيرافقه انخفاض في معدلات الولادات وهي بداية المرحلة الثانية، وباستمرار هذا الانخفاض

للمعـدلين ووصـولهما إلى مسـتويات منخفضـة فـان معـدل الـزيادة الطبيعيـة يصـل إلى ادني حـد لـه " وقـد عرفـت الجزائـر كغيرهـا مـن الـدول تراجـع في معـدلات المواليـد و الوفيـات لكنهـا ليسـت بـنفس الـوتيرة ولا في نفـس الـزمن، فـالزيادة الطبيعيـة هـي الفـرق بـين المعـدلين، أيـن تتـأثر بحجـم الفـارق المسـجل بينهمـا. ويعتمـد مـدى طـول أو قصـر المـدة الـتي يبقـى فيهـا مجتمـع مـا في أيـة مرحلـة مـن مراحـل التحـول الـديموغرافي علـى مسـتوى التنميـة الاقتصـادية و الاجتماعيـة فيـه، وسـرعة اسـتجابة السلوك الديموغرافي للمجتمع للتغيرات الاقتصادية الحالية" [1]

الشكل رقم 2:مؤشرات التحول الديموغرافي خلال الفترة 2008-1963

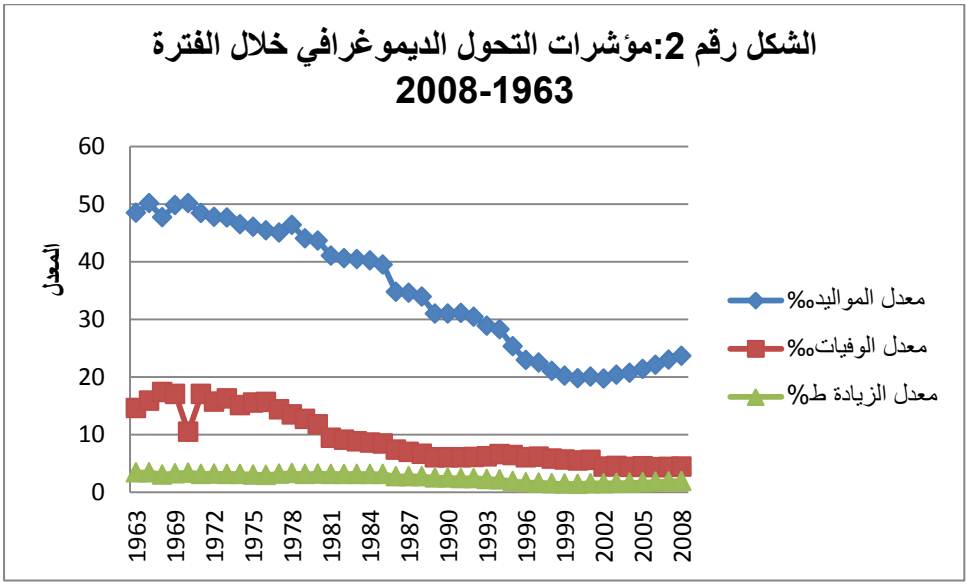

ونلاحـظ ارتفـاع معـدلات الـولادات في العشـرين (20) سـنة الأولى بعـد الاسـتقلال، وهـذا يرجـع إلى سياسـة الحكومـة المنتهجـة للرفـع مـن عـدد السـكان وأهميـة العنصـر البشـري في التنميـة الـتي تتطلـب الأيـدي العاملـة اللازمـة و المؤهلـة في إعـادة الإعمـار لمـا خلفـه المسـتعمر الفرنسـي مـن دمـار

[1] اقتصاديات السكان، مفيد ذنوب يوسف، ط1، (2011) ،ط1، الأكاديميون للنشر و التوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ص 81.

و نقص في المورد البشري، لتعرف بعدها تراجع في معدل الولادات وبوتيرة متسارعة بداية من سنة 1984م إلى غاية 2002م، نتيجة سياسة الدولة في البحث عن الآليات الممكنة للتحكم في النمو الديموغرافي، من بينها تطبيق سياسة تباعد الولادات و توفير وسائل منع الحمل بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

لتعرف معدلات الولادة بداية من سنة 2003م ارتفاعا لكن بوتيرة متباطئة، يرجع جزء منه إلى عودة الاستقرار و الأمن نتيجة الأحداث التي عرفتها الجزائر بداية من سنة 1994م والتي أثرت على الديناميكية الديموغرافية من زواج، هجرة...الخ.

أما فيما يخص معدلات الوفاة فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا الخمسة عشر (15) سنة الأولى نتيجة لننقص الهياكل الصحية، التجهيزات، الأطباء ...الخ

لتعرف بعدها تراجع في معدلات الوفيات نتيجة السياسة الصحية في توفير الأطباء، الممرضين، هياكل الاستقبال، التجهيزات الضرورية، اللقاحات المختلفة وتعميمها على كامل التراب الوطني

3.مقاييس الخصوبة : تدل سياسات الضبط و التوجيه للظواهر السكانية على الموقف الايجابي الذي يحاول به الإنسان تحقيق التوازن بين معدل نمو السكان و معدل وسائل العيش في المجتمع الذي يعيش فيه، بحيث أنه إذا ما كانت هناك زيادة في حجم السكان ناتجة عن نمو السكان بمعدل سريع بفعل عوامل المواليد و الهجرة إلى المجتمع تفوق ما توفر في هذا المجتمع من وسائل العيش، أو كان هناك نقصا في عدد السكان ناجم عن نقص المواليد وزيادة معدل الوفيات وزيادة معدل الهجرة من المجتمع لا يوازي ما يتوافر

للمجتمع من وسائل العيش فإن المجتمع يتدخل بالقوانين و التشريعات و الإجراءات التي تفيد في إعادة التوازن بين حجم السكان ووسائل العيش.[2]

وتعتبر الخصوبة أحد المؤشرات المهمة التي تحدد مستوى هذه الزيادة ومن أهم مقاييسها :

معدل المواليد الخام(TBN) ،معدل الخصوبة العام (TGFG) ، معدل الخصوبة حسب النوع و العمر و مؤشر الخصوبة الكلي (ISF) ، و الجدول التالي يوضح:

الجدول رقم 01:مقاييس الخصوبة بالجزائر خلال 1998،2002، 2008

	إحصاء 1998	الحالة المدنية 2002	إحصاء 2008
TBNالمعدل الصافي للمواليد	20.2	19.7	23.2
TGFGمعدل الخصوبة العام	78.4	71.4	81.5
ISFمؤشر الخصوبة الكلي	2.75	2.48	2.74
متوسط العمر عند أول ولادة	31.9	32.0	31.8

المصدر : RGPH 2008-1998،

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ بالنسبة :

– معدل المواليد الخام (TBN): وهو عبارة عن عدد المواليد الأحياء المسجلة خلال سنة معينة مقسوما على عدد السكان في منتصف نفس السنة مضروبا في ألف، أين نسجل تذبذب بين الزيادة و النقصان أين شهد هذا المعدل انخفاض من 20.2‰ إلى 19.7‰ ثم ليبدأ في الارتفاع مجددا خلال الإحصاء الأخير للسكن و السكان لسنة 2008م وهذا ما لاحظناه عند قراءتنا للهرم السكاني، فهذا الارتفاع يرجع إلى الزيادة في عدد المواليد و التي قد تعود إلى الاستقرار الذي عرفته الأسر الجزائرية بعد

[2] علم اجتماع السكان، عبد الرزاق حلبي ،(1984)، دار النهضة العربية، بيروت، ص-ص 178-180.

الأزمة (العشرية السوداء) الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الزواج بالإضافة إلى تحسن المستوى المعيشي نتيجة البحبوحة الراجعة إلى ارتفاع أسعار البترول القياسي حتى 2016م.

– **معدل الخصوبة العام**(TGFG):هذا المعدل هو حاصل قسمة عدد المواليد للفئة العمرية [15-49] على عدد النساء في سن الحمل [15-49] ، أين نلاحظ تراجع هذا المعدل من 78.4 مولود لكل 1000 امرأة إلى 71.4 سنة 2002م ليعاود الارتفاع مرة أخرى ليصل 81.5 مولود لكل 1000 امرأة، هذا الانخفاض ثم الارتفاع قد يرجع لارتفاع سن الزواج ثم انخفاضه نتيجة الظروف الغير مستقرة التي أثرت على الديناميكية الديموغرافية ثم الاستقرار الذي عرفته الأسرة الجزائرية .

معدل الخصوبة حسب النوع و العمر(TFG) :

الشكل رقم 3: معدل الخصوبة حسب النوع و العمر

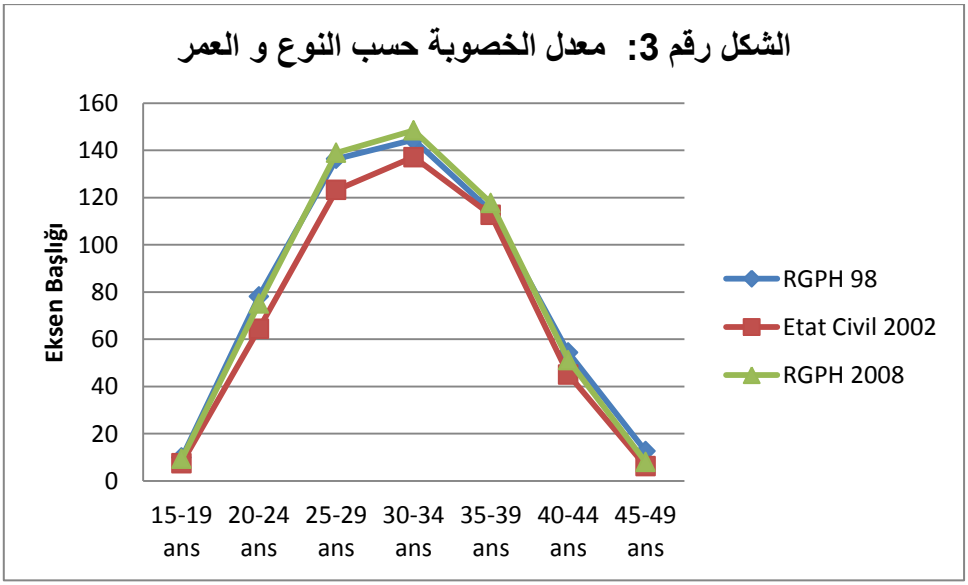

فمن خلال ملاحظتنا للشكل نجد أن معدل الإنجاب يرتفع تدريجيا حتى الفئة العمرية [30-34] سنة في كل الأزمنة ثم يبدأ في الانخفاض التدريجي حتى آخر فئة عمرية متعلقة بالإخصاب عند المرأة، أما إذا أردنا المقارنة بين التعدادين (2008/1998) فإننا نسجل حالتين هما:

- تسجيل تناقص في هذا المعدل لكل من الفئات العمرية [15-19]، [20-24]، [40-44]، [45-49]

- تسجيل زيادة في هذا المعدل لكل من الفئات العمرية [25-29]، [30-34]، [35-39]، وبلغ هذا المعدل أقصى قيمة له بـ 148.5طفل لكل ألف امرأة بفارق قدر بـ +4

هذه التناقص في السنوات الأخيرة قد يفسر بارتفاع السن عند أول زواج والذي يرجع إلى النسب المرتفعة لتمدرس الفتاة التي وصلت إلى 100%، وكذا دخول المرأة عالم الشغل في كل القطاعات، فكلما تأخر سن الزواج انخفضت معدل الولادات أما الزيادة فقد ترجع إلى الرغبة في الإنجاب نتيجة تقلص فترة الإنجاب والذي يرجع سببه الأول إلى التأخر في سن الزواج وتحقيق المكانة الاجتماعية المطلوبة عن طريق إثبات القدرة الإنجابية و المحافظة على الاستقرار الأسري

– مؤشر الخصوبة الكلي (ISF): وهو متوسط عدد المواليد لكل امرأة خلال فترة الإنجاب، أين نلاحظ استقرار في هذا المعدل إن أهملنا سنة 2002م و المتعلقة بالمعطيات المقدمة من مصالح الحالة المدنية أين وصل 2.74 مولود لكل امرأة سنة 2008م ويعتبر هذا المعدل مقبول ديموغرافيا إذا كانت كل النساء في سن الحمل متزوجات، ولقد وصلت الجزائر إلى هذا المعدل نتيجة مجموعة من الجهود من بينها تمدرس الفتات ، استعمال و انتشار ووفرة وسائل منع الحمل، ارتفاع سن الزواج، دخول المرأة سوق العمل...الخ،

وقد"أكدت الدراسات التجريبية ألتي ناقشت محددات الخصوبة أن عامل التعليم هو أحد العوامل المهمة المؤثرة في تحديد معدلات الخصوبة و تفسير اختلافها بين المجتمعات المختلفة. وتشير بعض الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة عكسية بين عدد سنوات التعليم التي يتلقاها الفرد وخاصة النساء و معدلات الخصوبة "[3] وقد اتفق "مالتس" مع "آدم سميث " في تأكيد أهمية التعليم في إيجاد حالة من الاستقرار الاجتماعي و السياسي وتهيئة ظروف التنمية الاقتصادية، و نظرا لان "مالتس "كان أكثر اهتماما بمشكلة السكان فقد ركز على أهمية التعليم في توجيه النمو السكاني و زيادة وعي السكان بدورهم في التنمية، و أوضح أنه كلما ازدادت درجة التعليم كلما ازدادت فرص تنظيم الأسرة، وهذا بدوره يساعد على ارتفاع مستوى المعيشة[4] .

فعلى سبيل المثال " يؤثر التعليم في فرص الإفادة الاقتصادية من الأطفال إذ لا يكون الأطفال مصدرا للدخل في المجتمعات المعاصرة مقارنة بالمجتمعات التقليدية . فضلا عن تزايد فرص عمل المرأة خارج المنزل " [5] أما إذا تتبعنا هذا المؤشر زمنيا انطلاقا من المعطيات التي يوفرها الديوان الوطني للإحصائيات من خلال التعدادات، نجد أن الجزائر قد حققت شوطا مهما فيما يخص تراجع معدل الخصوبة الكلي، أين انتقل من 7.41طفل / امرأة سنة 1977م إلى 2.67طفل/امرأة سنة 1998لتعرف بعدها ارتفاع طفيف لتصل إلى 2.74طفل/امرأة سنة2008م وهو آخر تعداد عرفته الجزائر .

جدول رقم 2 : تطور مؤشر الخصوبة الكلي بالجزائر

	1977	1987	1998	2008

[3] اقتصاديات السكان، مرجع سابق، ص 116.

[4] قضية الشباب،مجلس الشورى، التقرير رقم 2، (فبراير 1992)، مؤسسة دار الشباب، القاهرة، ص28.

[5] اقتصاديات السكان ، مرجع سابق، ص 117.

2.74	2.67	5.29	7.41	ISF

المصدر: RGPH1977,1987 ,1998 ,2008

أما إذا ما أردنا المقارنة بين بعض ولايات الوطن، ونخص أحد الأقاليم المهمة بالجزائر وهو إقليم شمال وسط و المتكون من عشر ولايات فإننا نتحصل على الشكل التالي :

الشكل رقم 4: معدل الخصوبة العام لسنة 2008 باقليم شمال وسط

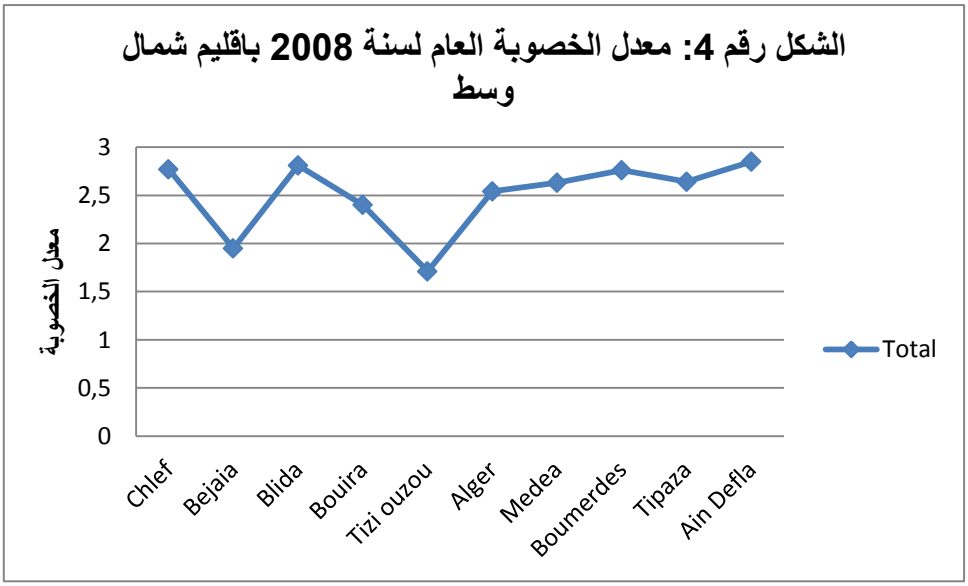

فمن خلال ملاحظتنا للشكل نلاحظ أن بعض الولايات تصنع التباين بين الولايات المشكلة للإقليم، أين سجل في كل من ولاية بجاية و تزي وزو معدلات منخفضة قدرت على التوالي بـ 1.95 و 1.71طفل لكل امرأة وهي معدلات منخفضة مقارنة بالمعدل المسجل بباقي الولايات الأخرى و المعدل الوطني و الذي فاق 2.4طفل لكل امرأة

الجدول رقم 3: مؤشر الخصوبة الكلي بإقليم شمال وسط حسب الوسط و الولاية سنة 2008

الولاية	حضر	ريف	نسبة التحضر
الشلف	2.79	2.75	49.75
بجاية	2.04	1.86	50.71
البليدة	2.82	2.80	76.94
البويرة	2.55	2.29	41.04

تيزي وزو	1.79	1.65	45.15
الجزائر	2.51	3.03	94.3
المدية	2.73	2.54	51.42
بومرداس	2.92	2.55	58.04
تيبازة	2.69	2.57	57.82
عين الدفلى	2.96	2.75	48.07

المصدر: RGPH,2008

أما إذا ما قارنا ولايات الإقليم حسب الوسط نجد هناك تقارب إلى حد بعيد بين الوسط الحضري و الوسط الريفي في معدلات الخصوبة بالنسبة لمنطقة الدراسة، حيث ننفي فرضية أن معدلات الخصوبة في الوسط الريفي تكون مرتفعة عن الوسط الحضري في الوقت الراهن نظرا لما عرفه الريف الجزائري من تنمية، فقد عمل الدولة وقصد تثبيت سكان الريف في انجاز مشروع تنموي بداية من سنة 2001 أطلقت عليه مشروع التنمية الريفية وهذا بتخصيص أغلفة مالية معتبرة لتوفير الماء، الكهرباء و الغاز، شق الطرقات وتعبيدها، إعانات مالية لبناء مساكن وفق متطلبات العصر إلى غيرها من البرامج ، وقد ترجع أيضا إلى ما عرفته بعض ولايات الوطن من نسب تحضر مرتفعة كما يظهر في الجدول أعلاه

4. الهيمنة الذكورية والسلوك الانجابي:

كان ارتفاع معدل الوفيات إلى عهد قريب في معظم البلدان العربية «يحمل النساء على إنجاب ثلاثة أطفال ذكور على الأقل ليعيش منهم فيما بعد الخمسين. فلكون متوسط أمل الحياة لم يكن عموما يتعدى الأربعين سنة، فإن ضمان استمرار عيش أحد الأبناء إلى جانب والديه حالة بلوغهما، طور

الشيخوخة يتطلب على الأقل السعي إلى إنجاب العدد المشار إليه من الذكور. وبما أن طفلا واحدا من كل اثنين ذكر، فقد كان من اللازم عليهن إنجاب ستة أطفال لضمان الاستمرارية العائلية»[6].

ارتبطت هذه الثقافة الإنجابية بذهنية المجتمع الاجتماعية والثقافية حيث تلعب البنية الأسرية الممتدة دورا في التحفيز على الخصوبة المرتفعة (كالتشجيع على الزواج المبكر، والتقارب بين الولادات، رفع عدد الأولاد...)، كما غلب تفضيل المولود الذكر على الأنثى، وكان ذلك بمثابة التأمين الاجتماعي للمرأة وإثبات لهويتها الأنثوية وتأمين للمكانة والاحترام والاعتراف الاجتماعي داخل الأسرة والمجتمع.

كما تعد هيمنة الذكور على الإناث من البديهيات المعروفة في المجتمع الجزائري للتعبير عن الاختلاف الحاصل بين كائنين مختلفين جنسياً، وكمجموعات غير متكافئة في القوى، حيث تحمل بعض مورثات الفكر الصّراعي، لاستباقها وجود علاقة بين ظاهرة ومفهوم قادر على تبرير علاقة مبنية على أسس التراتّب والمنافسة، أو كونها تفرغ العلاقات بين الجنسين من كل إنسانية، وهناك من يربطها بالسيطرة والسلطة، فيضفي على الكلمة مفهوماً إيديولوجياً، بغض النظر عن كونه معطى طبيعي وفطري أو اجتماعي ثقافي، أو اصطناعي.

إن هيمنة الذكور"ممارسة قديمة الأزل في جميع المجتمعات(المتقدمة والأقل نمواً)، حيث يعتبر الرجل داخل الأسرة الأب الروحي المهيمن والمسيطر على الموارد والقرارات، وفي نطاق خارج الأسرة يحوز الرجل دائماً على المناصب الإدارية والشرعية والتنفيذية وهو دائماً له نصيب أكبر في فرص التعليم والتوظيف

[6]- الثقافة و الخصوبة دراسة في السلوك الإنجابي بالمغرب، المختار الهراس & إدريس بن سعيد،(1996)،ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، ، 1996، ص 24.

والتدريب والثروة"[7]، فلا يكاد يخلو مجتمع ما من هذه الممارسة رغم ما يورده بعض الأنثروبولوجين والإثنولوجين والنسويين عن سبق سلطة النساء في أزمان سحيقة، لكنها آلت للزوال بفعل تبدلات في السُلط والمكانات، وانتقلت للذكور، بحيث تترجمها حالياً السيطرة على إنتاج منابعها المعرفية والإيديولوجية والمادية.

يستخدم بعض علماء الاجتماع مصطلح هيمنة الرجل"لشرح النظام الأبوي الرجولي في هيمنته على المرأة، والتي تظهر في أنواع مختلفة من المجتمعات، وغالباً ما يقترن مع هيمنة الرجل الهيمنة الجسدية مثل تقرير الإنجاب أو عدمه وإنتاج الأشياء الضرورية"[8]، وقد أصبح هذا النمط "متوارثاً ومسيطراً على نوعية ومستوى مشاركة دور المرأة، فمثلاً على مستوى الأسرة، نجد الرجل قليلاً ما يشارك في الأعمال المنزلية اليومية، كما نلاحظ دائماً أن هناك تفرقة في التربية بين الولد والبنت، كل منهما مهيأ للقيام بدور محدد ومخصص لا يسمح بالتعاون والمشاركة، فهذا النمط من التربية الأسرية أصبح متوارثاً حيث أنه ينعكس على دور كل منهما خارج المنزل وعلى النطاق العام أيضا"[9]، وإذا نظرنا لظاهرة هيمنة الذكور في مختلف الحضارات، من زاوية أنثروبولوجية لاكتشفنا طبيعة علاقتها بالمرأة ككائن مختلف ودوني، في علاقتها بجسدها وما يدور حوله.

نلمس من هذا المنطلق في إلحاح بيار بورديو على تفسير الأسطورة التي تطبع الجسد كله، فالسلطة الذكورية "تجعل من النساء أشياء رمزية حيث الكائن (ة) كائن يُنظر إليه، يؤدي إلى وضعهن في حالة دائمة

[7] – مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي،مشروع النوع الاجتماعي ، السلام والأمن، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، منشورات مفتاح، ط1، 2006، ص 15.

[8] – اللاعنف في الإسلام، مُحَمَّد الحسين الشيرازي،(2004)،ط1، مركز الرسول الأعظم للتحقيق والنشر، بيروت، 2004 ص–ص165–166.

[9] – مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، المرجع السابق، ص 16.

من انعدام الثقة الجسدية، أو بالأحرى هي حالة تبعية رمزية، إنهن يوجدن بنظرة الآخر ولها قبل كل شيء أي كأشياء متقبلة وجذبة ورهن الإشارة"[10]، وحسب هذا المعنى فهي غير مرئية وخفية تمارس في الجسد وبالجسد أو امتداداته، على معنى الرمز والمعنى، وتنشأ من الاعتقاد في قدسية تقاليد راسخة وفي حق أولئك الذين يتولون السلطة في ممارستها، فالسلطة هنا تكتسب مشروعيتها إمّا من التاريخ أو من قدسية الأشخاص المؤسسين لها.

ما يثير الاهتمام في فكر- بورديو- كونه يوضح أن تحقق هذه الهيمنة "تتراءى فيه أمراً يستغنى عن التبرير، ذلك أن الرؤية المركزية للذكورة تفرض نفسها كأنها محايدة، وأنها ليست بحاجة إلى أن تعلن عن نفسها في خطب تهدف إلى شرعنتها"[11]، ما يوحي بأن اكتشاف آليات للهيمنة الرمزية يجرى من خلال الرأسمال الرمزي، الذي يسميه فيما بعد الكيمياء الرمزية.

السلطة الأبوية والتنظيم الأسري والاجتماعي:

يقوم النظام الأبوي حسب-حليم بركات-على ثلاث عناصر أساسية: السلطة الأبوية، والنسب الأبوي، والإقامة تحت سقف الأب. وهذه العناصر-في نظرنا- في غاية الأهمية، لأنها تؤكد الصرّاع والنضال القائم اليوم في مختلف مجالات الحياة الأدبية والفكرية، للحركات النسوية والمدافعين عن حقوق المرأة (ليبرالية أو راديكالية ودينية)، من خلال البحث عن أسبابها ودوافعها، تنطلق من مناقشة ونقد نموذج الرجل التقليدي وتغيره إلى نقد سلطة الدولة وهيمنتها، باعتبارها القالب الأصلي لنشوء السلطة.

[10]- شهرزاد ترحل إلى الغرب، فاطمة المرنيسي، (تر: فاطة الزهراء أزرويل).(2005)،ط2، المركز الثقافي العربي، المغرب ، ص234.

[11]- الهيمنة الذكورية، بيار بورديو. (تر: سليمان قعفراني، مرا: ماهر تريمش). (2009)،ط1، المنظمة العربية للترجمة ،بيروت، ص27.

إننا بهذا الشكل لا نقصد بالسلطة الأبوية سلطة"الأب البيولوجي وحسب (أي السلطة الأبوية داخل العائلة التي تقوم بدراستها سوسيولوجيا الجماعات الصغيرة)، بل السلطة المنتشرة في البنية الاجتماعية المتمثلة بالنموذج الأبوي والنابعة منه، والمتجسدة في علاقات المجتمع وحضارته ككل، وبهذا المعنى فإن هذه السلطة ظاهرة وخفية في آن نراها ونحس بها أينما كنا وأينما توجهنا، فهي تحكم علاقتنا المباشرة وغير المباشرة وتخضعنا في أعماق أنفسنا"[12].

إن حقيقة المجتمع الجزائري الموضوعية، كونه أبوي، رغم ما يجري داخل بنيات نظامه من تبدّلات عميقة وإستراتيجية، وهو يسير نحو أبوية جديدة أو مستحدثة، حسب-تعبير هشام شرابي- في كتابه النقد الحضاري للمجتمع العربي في ق 20، بسبب تبدل بنية الأسرة الممتدة، إلى أسرة نووية، تحافظ على قسط كبير من تقاليدها وقيّمها المتجددة في ثوب حداثي، حيث نلمس ما يمر به الرجال من صعوبة محاولات الحفاظ على السلطة ومجابهة كل تغيير في أدوارهم.

الجانب الاقتصادي مؤشر للهيمنة الأبوية:

تبدو العلاقة الجدلية بين النظام الاقتصادي والنظام السياسي وطيدة، وتبرز الكيفية التي يسير بها المجتمع، حيث تحدد فيه السلطات، وتقسيم العمل، وعلى أساسه يتم قبول الأفراد واستيعابهم لعناصره الثقافية(القيمية والمعيارية)، وهو أمر يثير التساؤل لدى هشام شرابي الذي يجيب عنه في قوله «كيف للمجتمع أن يريد وللثقافة أن تقرر، وأين نجد تغيير هذه الإرادة؟، الواقع أن المجتمع بثقافته المسيطرة، لا يفرض بواسطة نظامه الاقتصادي وتركيبه الاجتماعي (الطبقي)، كيفية توزيع السلطة والجاه وحسب بل يخضّع كل فرد من أفراده لعملية تربية وتثقيف هدفهما الحفاظ على النظام القائم وتأمين استمراره على

[12]- دراسة المجتمع العربي المعاصر، هشام شرابي، (1984)،ط3، المتحدة للنشر، بيروت، ص11.

الشكل الذي هو فيه، وهو لذلك يفرض على كل فرد من أفراده أدواراً اجتماعية لا يستطيع تبديلها أو الخروج منها، طوال حياته»[13].

تتمثل مؤشرات هذه السلطة في الجانب الاقتصادي في مجتمعنا الجزائري في هيمنة الأب على بنيان السلطة، إذ يكتسب شرعيته من الإنفاق والحماية للأسرة، والسلطة التي لا تزال تشبه الشخصية الإقطاعية في مؤسساته وعلاقاتها القائمة فيها، إنما يحافظ على بقائه واستمراريته بالمحافظة على عاداته وتقاليده وقيمه وعقيدته، وهو بذلك إنما يحافظ على العلاقات الإنتاجية وعلى احتكاراته بصفته المسيطر والبقية ما عليها سوى الامتثال والقبول (مسيطر عليها).

ويُثار الكثير من الجدل داخل الأسرة اليوم بسبب من يقوم بالإشراف على ضمان الارتياح الاقتصادي داخل الأسرة، بإعالتها والحفاظ على استقرارها المادي، وهو مُسلمٌ به في تقاليدنا المعروفة بانصياع كل أفراد الأسرة للأب، كشرط أساسي لا مناص لمناقشته، وكأحد الأسباب المؤدية في الغالب للنزاعات بين الزوجين، سواء كانت الزوجة ماكثة في البيت أو عاملة، مع انعدام الحوار بينهما، إذ غالباً ما تنتهج طرقاً لفتح طلبات ليست لها حدود للضغط على الزوج مثل: طلبات شرعية كالإنفاق عليها وعلى أبنائها، أو طلبات أخرى مبالغ فيها مثل السكن المنفرد وهو غير قادر على توفيره وغيرها، ولغياب التفاهم والوعي، يستعمل الزوج طرقاً لردعها عن طريق العنف بكل أشكاله، أسلوباً منهجياً يعتقد من خلاله أنه وسيلة وحيدة لاسترجاع كبريائه، ولاعتقاده أنه مُعطى شرعي ممنوح له بحكم ذكوريته، كما يقصي كل السبل في حل مشاكله، بحكم قوامته، فتكون هذه القوامة بعدم الاستماع لها وتجاهلها عن طريق انتهاج أساليب نفسية تحيلها لكائن سلبي وضعيف. كما تستبعدها من التدخل في سياسة الإنفاق على الأسرة، وهذا

[13]– دراسة المجتمع العربي، هشام شرابي. مرجع سابق، ص24.

معناه أن التحكم في وسائل الإنتاج لها صورة أحادية. ونلمس ذلك من خلال عينة البحث التصورات التالية:

س15/هل يمكن أن تقوم المرأة بالتسيير الاقتصادي بدل الزوج؟

مبحوث1(32سنة)"المرأة ما تعرفش تتصرف في دراهمها ما بالك في غيرها، رد بالك تصرفها في مالك"(إن المرأة لا تعرف كيف تتصرف في مالها فكيف تتصرف في مال غيرها، احذر أن تصرفها في مالك)

مبحوث3(24سنة)"أنا ما نأمنش النسا خاطر يكذبوا ويدسوا عليك، وما تقدرش أدير على كلامهم ولا على خدمتهم" (أنا لا آمن النساء لأنهن يكذبن ويخفين ذلك، ولا أعير كلامهن وخدمتهن أهمية)

مبحوث10(39 سنة)" شاورها (يقصد المرأة) بصح jamais أدير عليها، وكي تغلط ما لازمش تسمحلها بلخف، ألعبهالها زعفان ومنارفي"(قم مشاورتها، لكن لا تأخذ برأيها، وعندما تخطئ لا يجب أن تسامحها بسهولة، ألعب لها دور الغاضب والعنيف).

يتحدث الرجال غالباً، عن مبدأ القوامة، كمعطى طبيعي، لا يحتاج للنقاش والمساومة، والقوامة التي تُفهم بشكل خاطئ فـ"قاعدة قوامة الرجال على النساء في وجود تداعيات سلبية كثيرة ضد النساء: بشكل عام سياسياً واجتماعياً وإعلامياً، وضد المرأة بصورة خاصة الزوجة والأم والبنت. فعلى الصعيد العام

استخدم المغرضون الفهم الخاطئ لهذا المبدأ نحو إقصاء المرأة واستصغارها شأنها والإقلال من مكانتها، وبالتالي عدم توليها أو قيامها بأعمال كبيرة في الثقافة والسياسة والاقتصاد"[14].

إن التبعية للزوج تجبر المرأة للعيش في ظلّ هيمنة الذكر، الذي يوفر لها الظروف المادية، لكنه في المقابل يسلبها حرية التصرف والتفكير، لذلك تسعى لتغيير أوضاعها الاجتماعية ومجابهة هيمنة الذكر عن طريق التعليم وولوج سوق العمل للبحث عن الاستقلال المادي كأحد المرتكزات الضرورية لتغيير المكانة الاجتماعية، وكذا إستراتيجية جديدة لمواجهة هيمنة الذكر (الأب، الأخ، الزوج) والتخلص منها في بعض الحالات عن طريق رفض هذه الثقافة (الطلاق، الخلع، الهروب...)، والبحث عن الزوج الملائم لتصوراتها والمتفهم لطبيعة تطلعاتها.

يعتقد العديد من الباحثين أن النظام الأبوي، عبارة عن بنية اجتماعية سوسيوسيكولوجية متميزة تطبع العائلة والقبيلة والسلطة والمجتمع، وهو مبني على علاقة تراتبية قائمة على التسلط اللاعقلاني والخضوع الذي يتعارض مع قيم المجتمع المعاصر في احترام حقوق الإنسان، وناتج عن شروط وظروف تاريخية واجتماعية وثقافية، وعبر سلسلة من المراحل التاريخية والتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية المترابطة فيما بينها حيث ترتبط كل مرحلة منها بمرحلة انتقالية تسبقها حتى تصل إلى مرحلة النظام الأبوي الحديث.

فإذا قلنا أن "المجتمع العربي يتصف بالأبوية، فإن ذلك يعني عدة أمور منها تعظيم الآباء وولادة الذكور"15، فذلك يعني حسب الهواري عدي "أن تصورات الرباط القرابي الأبوي من طرف الذكور تمجد القيم الأبوية التي تحدد الشرف كسمة للرجولة"16 وهذا لارتبط ميلاد المجتمع بالقبلية والعشائرية، وهو مجتمع سلطوي حسب- مُحَمَّد عباس نور الدين-، وفي أي"مجتمع سلطوي يزيف الاتصال بين الأفراد، لأنه

[14]- العنف الأسري، قراءة في الظاهرة من أجل مجتمع سليم، كاظم الشبيب،(2007)،ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، ص99.

[15]- تاريخية الدعوة المحمدية في مكة، هشام جعيط، (2007)،ط1، دار الطليعة، بيروت، ص72.

[16] - *Les mutations de la société algérienne, famille et lien social dans l'Algérie , Addi ahouari.(1999). la découverte, contemporaine L , Paris , p15.*

يتم من خلاله قوالب سلوكية وفكرية أعدها المجتمع باعتبارها قوالب مطلقة ولا يجوز إعادة النظر فيها. وأمام جمود القوالب السلوكية والفكرية يطلب من الإنسان العربي أن يعدل من أفكاره وحتى عواطفه ليتكيف مع هذه القوالب، وبذلك يمر من نفس الطريق التي مر منها الجميع ويحمل نفس العلامة التي يحملها الجميع. وهكذا يصبح الإنسان العربي أليفاً ولا يبدي أي إزعاج"17. فلو اطلعنا على سيرة النبي (ص) في العهد الجاهلي وقصته مع أهل قريش لفهمنا أسباب معارضتهم التي كانت تحركها مثل هذه الأيديولوجية المتعصبة، "ذلك أن دينه مخالف لدين الآباء المقدّس لديهم، يقول القرآن، من جملة ما يقوله في هذا الشأن (إِنَّ وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ) الزخرف آية22، يعني بذلك على دين تكونت به جماعتهم، كما أن الآباء هم الذين خلفوا تراثا ثقافيا عاما ووجودا اجتماعيا"[18].

يستعرض ميشيل كوفمان حقيقة المجتمع المهيمن من طرف الرجال، حيث أنه"لا يرتكز فقط على فوقية الرجال على النساء، بل أيضاً على بعض الرجال، فالعنف والتهديد هو ميكانيزم يستعمل منذ الطفولة من أجل حصول هذه التراتبية، ونستخلص إذن أن الرجال يستبطنون العنف أو أن الضرورات في المجتمع الأبوي هي التي تشجع الغرائز البيولوجية على أن تصير نسبيا كامنة"19.

إن مجتمع يرتكز على القبيلة والعشيرة والعصبية، مثل المجتمع الجزائري، يتمحور كبؤرة للتضامن والتكافل القوي بين أعضائه، "فاجتماعياً وفعلياً، لم توجد مساواة بين هؤلاء، بل نرى تراتبية كبيرة وهيكلة وبروز سلطة معنوية وواقعية في آن، هي سلطة الرّب أو السيد، ونلاحظ كذلك وجود فئة الأشراف المتميزين عن الآخرين، من بين أعضاء القبيلة، وبصفة أخص عن السفهاء. إننا لا نصادف في أي مجتمع

17- التمويه في المجتمع العربي السلطوي. قراءة نفسية اجتماعية للعلاقة بالذات الآخر. مُحَمَّد عباس نور الدين.(2000)، ط1، المركز الثقافي العربي، المملكة المغربية، ص 37.

18 – تاريخية الدعوة المحمدية في مكة، هشام جعيط. مرجع سابق، ص72.

19- les sept « p » de la violence masculine in les homme et égalité les homme et les changements, Michael Kaufman,(2007)institut pour l'égalité des femmes et des hommes, p 85

بشري مهما صغر حجمه ومهما كان بدائياً انعدام التراتبية، وغياب السلطة، ولو كانت معنوية ودينية"20، مثلما كانت تلعبه طبقة رجال الصوفية والصالحين.

[20]– . تاريخية الدعوة المحمدية في مكة ,هشام جعيط, مرجع سابق، ص 55.

الخلاصة :

إن إقرار الدولة الجزائرية على مبدأ مجانية التعليم و اجباريته لمن بلغ ست سنوات والزاميته لهن هم دون 16قد ساهم والى شكل كبير في تأخير سن الزواج عند الفتاة، إلا انه لم يؤثر كثيرا في المعدل العام للخصوبة لمجموعة من العوامل نذكر منها:

– العادات و التقاليد والتي تؤثر بطرق غير مباشرة على السلوك الإنجابي، من حيث :

* تحقيق المكانة الاجتماعية للزوجين عن طريق الإنجاب

* إنجاب الإناث يؤدي إلى زيادة حالات الإنجاب

– العامل الاقتصادي أين تعتقد الأسر الجزائرية أن الرفع من عدد الولادات خاصة الذكور يعتبر كأحد المؤشرات الأساسية للإعالة عند الكبر

التوصيات

– إعطاء الأهمية اللازمة للمتغير الديموغرافي في أي عملية أو مشروع تنموي آفاقي و مستقبلي.

المراجع

أولا : الكتب

– اقتصاديات السكان، مفيد ذنوب يوسف، ط1، (2011) ،ط1، الأكاديميون للنشر و التوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية.

- التمويه في المجتمع العربي السلطوي. قراءة نفسية اجتماعية للعلاقة بالذات الآخر. مُحَّد عباس نور الدين.(2000)، ط1، المركز الثقافي العربي، المملكة المغربية.

– الثقافة و الخصوبة دراسة في السلوك الإنجابي بالمغرب، المختار الهراس & إدريس بن سعيد،(1996)،ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان.

– العنف الأسري، قراءة في الظاهرة من أجل مجتمع سليم، كاظم الشبيب،(2007)،ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت.

– اللاعنف في الإسلام، مُحَمَّد الحسين الشيرازي،(2004)،ط1، مركز الرسول الأعظم للتحقيق والنشر، بيروت.

– الهيمنة الذكورية، بيار بورديو. (تر: سليمان قعفراني، مرا: ماهر تريمش). (2009)،ط1، المنظمة العربية للترجمة ،بيروت.

– تاريخية الدعوة المحمدية في مكة، هشام جعيط، (2007)،ط1، دار الطليعة، بيروت.

– دراسة المجتمع العربي المعاصر، هشام شرابي، (1984)،ط3، المتحدة للنشر، بيروت.

– شهرزاد ترحل إلى الغرب، فاطمة المرنيسي، (تر: فاطة الزهراء أزرويل).(2005)،ط2، المركز الثقافي العربي، المغرب.

– علم اجتماع السكان، عبد الرزاق حلبي ،(1984)، دار النهضة العربية، بيروت.

– قضية الشباب،مجلس الشورى، التقرير رقم 2، (فبراير 1992)، مؤسسة دار الشباب، القاهرة.

– مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي،مشروع النوع الاجتماعي ، السلام والأمن، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، منشورات مفتاح، ط1، 2006.

- *Les mutations de la société algérienne, famille et lien social dans l'Algérie , Addi ahouari.(1999). la découverte, contemporaine L , Paris .*

– les sept « p » de la violence masculine in les homme et égalité les homme et les changements, Michael Kaufman,(2007)institut pour l'égalité des femmes et des hommes.

ثانيا : الوثائق، التقارير والمنشورات

- 0ffice national des statistiques, **Recensement Général de la population et de l'habitat** (RGPH) ,1998 , collections statistiques n0 80 , ALGER, 1998 .

- 0ffice national des statistiques**, Armature 2008- final**, ONS, ALGER .

- 0ffice national des statistiques, collections statistique, les **principaux résultats du sondage au1/ 10ème 2008,** ONS, ALGER , décembre 2008